# الطبيعة الاجتماعية للإصلاح الدستوري*

**أ/ جلطـي منصـور- أستاذ مساعد " أ"- جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم**

**الملخص :**

الإصلاح الدستوري ضرورة قانونية وسياسية في جميع الأنظمة الدستورية ، ولقد تعددت الدوافع والأسباب الداعية لعملية الإصلاح بين الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبالبحث عن الدوافع الاجتماعية نجدها تختلف من مجتمع لآخر فلكل مجتمع خصوصياته التي تميزه عن بقية المجتمعات ، هذه الدوافع كثيرة لا يمكن حصرها إلا أن أهمها يتلخص في دافعين ، يتعلق الأول بانتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، أما الثاني فهو مرتبط برغبة أفراد مجتمع ما بالبحث عن نظام اجتماعي عادل يحفظ لهم كرامتهم ويصون حريتهم .

**الكلمات المفتاحية :**

الدستور – الإصلاح الدستوري – الدوافع الاجتماعية للإصلاح – الحقوق والحريات – نظام اجتماعي عادل

**Abstract :**

Constitutional reform, legal and political in all constitutional systems need to, and have varied motives and reasons for the reform process between the political, economic and social motives, and the search for social motives found vary from one society to another Each many peculiarities which distinguish it from the rest of the communities, society, these motives can not be confined only to the most important It boils down to, arguing, first relates to violations of human rights and fundamental freedoms, and the second is linked to the willingness of members of the community searches for a just social system that preserves their dignity and protects Their freedom .

**مقدمة :**

يعتبر الإصلاح الدستوري ضرورة قانونية وسياسية في جميع الأنظمة الدستورية ، بما ان الدستور وهو القانون الأسمى في الدولة وبالتالي فهو يحتاج إلى تعديل وإصلاح بما يتماشى مع متطلبات وطموحات أفراد المجتمع.

* تاريخ إيداع المقال: 2016/07/18
تاريخ تحكيم المقال: 2016/09/08
تاريخ مراجعة المقال: 2016/09/20

مما لاشك فيه أن كل مجتمع يمتاز بخصائص وصفات معينة تغاير ما عداه من المجتمعات ، إنه وفي كثير من الأحايين فإن دساتير تلك الدول وخصوصا تلك التي تنتمي إلى العالم الثالث والتي منها الدول العربية ، تحتاج إلى إصلاح أو تعديل ، هذا الإصلاح الدستوري المنشود قد تتعدد دوافعه وأسبابه ومبرراته ، منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي وهو ما يهمنا في هذه الدراسة المتواضعة .

في الحقيقة إن البحث في مسالة الدوافع الاجتماعية للإصلاح الدستوري يتضمن عددا لا بأس به من نقاط البحث وذلك نظرا لسعة ما يحتويه مصطلح (( **الاجتماعية**)) من مفاهيم ودلالات كثيرة ومتشعبة يصعب إن لم يكن من المستحيل حصرها جميعا في ورقة بحثية واحدة.

غير أن هناك بعض الدوافع والأسباب المشتركة بين كل المجتمعات التي تنادي بضرورة إجراء إصلاحات دستورية في دولها بما يتماشى وطموحات أفرادها في أن يكون لهم دستور يلبي طموحاتهم ، دستور يفرض احترامه على كل من الحاكم والمحكوم على السواء ...

على ضوء ذلك ارتأيت أن أقسم هاته الدراسة إلى مبحثين ، أتناول في **المبحث الأول** إطار نظري حول مفهوم الإصلاح الدستوري ، وأخصص **المبحث الثاني** لأتطرق فيه إلى الدوافع الاجتماعية للإصلاح الدستوري .

## المبحث الأول: حول ماهية الإصلاح الدستوري

لا شك أن الدساتير ، وهي نتاج فعلي بشري ، قد تحتاج في أوقات كثيرة للتقويم في بعض موادها ، أو أحكامها ، تماشيا مع ما يقتضيه السير الحسن للمجتمع ، ويتفق وضرورات الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد[1] ، ذلك أن عملية التقويم هذه قد تتنوع بين التعديل والتصحيح والإصلاح ، وذلك حسب ما هو وارد في الدستور نفسه الذي هو عرضة للتعديل ، أو إذا اقتضت الضرورة إجراء إصلاح دستوري عميق ، هذا ما يدفعنا إلى معرفة ماهية الإصلاح لغة واصطلاحا ( فرع أول ) ، ثم معالجة ما المقصود بالإصلاح الدستوري وتمييزه عما يشابهه من مصطلحات ( فرع ثاني ) .

### المطلب الأول: مفهوم الإصلاح لغة واصطلاحا

من باب الإلمام بالموضوع ، ينبغي علينا وقبل التطرق إلى معرفة ماهية الإصلاح الدستوري ، أن نعرف الإصلاح لغة ( فرع أول ) ، ثم معرفة المعنى الاصطلاحي للإصلاح ( فرع ثاني ) .

[1] - "The oldest constitutions in the world were framed in the 17th century and have been described as revolutionary pacts because they ushered in entirely new political systems. Between then and now, the world has seen different kinds of constitutions. Quite a number following the end of the cold war in 1989 have been described as reform a Tory because they aimed to improve the performance of democratic institutions" ,Markus Böckenförde , International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), 2011, Strömsborg ( Sweden), p 07 .

**الفرع الأول : التعريف اللغوي**

إن كلمة إصلاح تعني الصلاح فيقال صلح ، صلاحا وصلوحا ، بمعنى زال عنه الفساد ، ويقال أصلح الشيء أي أزال عنه فساده[2] ، فهو يصلحه إصلاحا بمعنى يقومه ويحسنه ، و صالح أي أزال العداوة والشقاق والصالح هو عكس الفاسد .

وقد يشير إلى معنى الرتق وسند ما هو موجود بالفعل بغية تعميمه ،إنه أشبه بإقامة دعائم خشبية لمحاولة منع انهيار مبنى ، والأخذ بالإصلاح كأسلوب دائم للعمل الاجتماعي وهو ما يعبر عنه في الأدب السياسي المعاصر بالإصلاحية ، وهو بالتحديد تعديل غير جذري سواء كان في شكل الحكم السياسي أو في العلاقات الاجتماعية دون المساس بجوهرها ، أو أنه عبارة عن وسيلة يحتاج إليها لسد النقص وتفادي بعض الأخطاء التي تظهر أثناء التنفيذ أو الممارسة وذلك كما يحصل بالنسبة للإصلاحات الدستورية والسياسية والاقتصادية وغيرها[3] ...

جاء في معنى الإصلاح ما يراد به إصلاح الشيء بعد فساده ، بمعنى أقامه ، والصلح يختص بخلقه إياه صالح ومرة بإزالة ما فيه من فساد بعد وجوده ومرة يكون بالحكم له بالصلاح فيقال ( أصلح الله له في ذريته )[4] .

هذا و يشير معظم اللغويين إلى أن لفظي الصلاح والفساد هم من الألفاظ المتلازمة في اللغة ، فالإفساد عكس الإصلاح وضده ، وهذا التلازم يمكن تفسيره تاريخيا بكون الإصلاح ظهر مع ظهور أولى حالات الفساد في الأرض حين حاول **قابيل** إصلاح ما أفسده بفعلته عندما قتل أخيه **هابيل**[5] .

ويذهب الدكتور **عبد الوهاب الكيالي** في تعريفه للإصلاح بأنه ( عملية تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون مساس بأسسها ، وهو خلاف لمفهوم الثورة ، ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام ، حيث أن الإصلاح يشبه الدعائم الخشبية المقامة لمحاولة منع انهيار المباني المتداعية للحيلولة دون بالثورة أو لتأخير وقوعها )[6] .

ويقابل لفظ الإصلاح في اللغة الفرنسية مصطلح reform وفي اللغة الانجليزية reform ومعناه التعديل والوصول إلى وضع أفضل وأحسن وذلك عن طريق تصحيح الأخطاء وتعديل الأوضاع ويراد منه التحسين .

---

[2]- المعجم الوجيز : معجم اللغة العربية ، طبعة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرة ، القاهرة ، 2006 ، ص ، 368 ، ذكره أيضا الدكتور حازم صباح حميد في كتابه الإصلاحات الدستورية في الدول العربية ، دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع ، عمان ن 2012 ، ص 32 .

[3]- منى حسين عبيد و خلود محمد خمبس ، مستقبل الحقوق والحريات العامة في العراق ، مقال منشور بمجلة مركز الدراسات الدولية ، بغداد العراق ، د ت ، ص 86 .

[4]- المنجد في اللغة ، دار المشرق ، ط 41 ، بيروت 2005 ، ص 432 ،

[5]مسلم بابا عربي ، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد جوان 2013 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ورقلة ، ص 235 .

[6]عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، الدار العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1974 ، ص 55 .

وذلك بالرغم مما هو موجود من تباين واضح في دلالات ومعاني لفظ الإصلاح بالنسبة لكل من اللغة العربية واللغة الفرنسية و الانجليزية [7].

## الفرع الثاني : التعريف الاصطلاحي للإصلاح

إن التعريف الإصلاح اصطلاحا لا يكاد يختلف في معناه مبناه عن التعريف اللغوي ، وذلك كون كلا التعريفين يصبان في خانة واحدة ويكاد يكون لهما نفس الهدف ، فإذا ما حاولنا أن نعرف الإصلاح اصطلاحا فيمكننا أن نقول بأنه هو محاولة ترميم أو إصلاح وضع موجود فعليا وذلك بغرض تصحيحه وتحسينه ومنع انهياره ، في الحقيقة إذا تمعنا في هذا التعريف فإننا سوف نجد أن الإصلاح ما هو إلا تعديل أو تحسين لنظام قائم دون المساس بأسس هذا النظام [8] .

وقد ذكر **تيسير محسن** في مفهوم الإصلاح على أنه تعديل أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائض ن وخاصة في المؤسسات والممارسات الفاسدة أو الجائرة ، بمعنى إزالة بعض التعسف أو الخطأ ، وينطوي في جوهره على فكرة التغيير نحو الأفضل ، وخاصة التغيير الأكثر ملاءمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة من طرف أصحاب القرار في حقل معين من حقول النشاط الإنساني .[9]

و إلى ذلك أشار كذلك **محمد السيد سعيد** بأن جميع التجارب التي طبقت في سياستها مجموعة من الإجراءات التي تهدف لعلاج اختلال عميق في جانب معين أو أكثر من جوانب النظام الاجتماعي في إطار الهيكل الدستوري والسياسي نفسه للنظام القائم [10] .

وقد يكون للإصلاح دلالة التعديل أو التحويل أو إلغاء ما هو قائم من تصورات وإجراءات ، بمعنى انه انتقال مما هو قائم اليوم إلى ما هو مرغوب به من إصلاح في المستقبل [11].

---

[7] .لمزيد من التفصيل حول الموضوع انظر ، مسلم بابا عربي ، مرجع سابق ، ص ص ، 235- 236

[8] حازم صباح حميد ، المرجع السابق ، ص ، 34 . انظر أيضا :

Samuel Huntington, Political Order in Changing Societies New Haven, Conn. 1968.

[9] - للإطلاع أكثر حول مفهوم الإصلاح ، راجع الموقع الالكتروني : http www . sis.gov.ps l Arabic l 2005

[10] - محمد السيد السعيد ، تحليل مقارن لتجارب الإصلاح الشيوعي ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد 89 سنة 1987 ، ص 126 . وقد ذكره الدكتور حازم حميد صباح في مرجعه السابق ذكره ، ص 34 .

[11] - خليل إسماعيل الحديثي ن النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية ن بيت الحكمة ن بغداد ، 2001 ، ص 80 .لمزيد من التفصيل حول الموضوع انظر حازم حيد صباح ، المرجع السابق ن ص 34 وما بعدها . انظر أيضا :

Samuel Huntington, No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries, Harvard University Press, 1977, p. 3.

## المطلب الثاني : مفهوم الإصلاح الدستوري

يكثر الحديث اليوم عن الإصلاح أو الإصلاحات الدستورية ، وبالتالي باتت هذه المسالة تكتسي أهمية كبيرة داخل المجتمع العربي عموما والجزائري على وجه الخصوص ، فالكل بات يترقب لحظة الإفراج عن الدستور الذي سوف يتضمن الإصلاحات المرتقبة ، وعليه سوف أتناول في الفرع الأول مفهوم الإصلاح الدستوري ، ثم أتطرق بعد ذلك إلى تمييزه عن الإصلاح السياسي والتعديل الدستوري في الفرع الثاني .

### الفرع الأول : حول مفهوم الإصلاح الدستوري

يرى بعض المختصين في القانون الدستوري أن الإصلاح الدستوري يعد كمقدمة ضرورية من أجل منح وإعطاء معنى للانتخابات والعملية السياسية بكاملها وهذا يقود إلى القول بضرورة التركيز على الإصلاحات الدستورية من أجل تحقيق الديمقراطية المنشودة التي قد لا تعني بالضرورة الديمقراطية النيابية كما يظن البعض ، وإنما نعني بها الديمقراطية التشاركية [12] .

لا شك أن الإصلاح الدستوري مرتبط هنا بمصطلح الدستور وما يعنيه هذا المصطلح من تحديد للعلاقة بين الحكام والمحكومين وتنظيم للسلطات وبيان العلاقة فيما بينها ، والنص على الحقوق والحريات الأساسية وغيرها من المسائل والمبادئ الدستورية المتعارف عليها في أغلب النصوص الدستورية في دول العالم المختلفة[13] ، وبالتالي فقد جاء مفهوم الصلاح الدستوري ليتضمن إعادة صياغة وتعديل الدستور بطريقة تجعله مرجعية دستورية حقيقية ، وهذا بدون شك أمر يحدث نتيجة تطورات وتحولات تشهدها المجتمعات ، وهذا من أجل الوصول به ليكون أكثر ملاءمة ومواءمة من أجل تدعيم عملية التحول الديمقراطي وتعزيز الديمقراطية وتكريس دولة القانون [14] .

هذا وقد ذكر **مايكل كارمن** في كتابه الموسوم ب ( **آلة تعمل من تلقاء نفسها : الدستور في الثقافة الأمريكية** ) في معرض حديثه عن رؤية أرسطو حول الإصلاح الدستوري قوله : إصلاح دستور ما يواجه صعوبات لا تقل عن تلك التي تواجه كتابة دستور جديد ، تماما كما تواجه عملية عدم التعلم صعوبة كتلك الصعوبة التي تواجهه عند القيام بعملية التعلم [15] .

إذن نرى أن عملية الإصلاح الدستوري هي في حقيقة الأمر مسألة بديهية ن مادام أن هذا النص الدستوري الذي يعد القانون الاسمي في الدولة والذي وجد بالأساس لينظم ويضبط العلاقة القائمة بين الحكام والمحكومين،

---

[12] منى حسين عبيد و خلود محمد خميس ، المرجع السابق ، ص 87 .

[13] - Louis FAVOREU : "Le principe de la constitutionnalité, Essai de définition d'après la jurisprudence du Conseil constitutionnel", in Mélanges Eisenmmann, Paris, Cujas, 197,P.33-49

[14] أسامة الخولي وآخرون ، العرب إلى أين ، سلسلة كتب المستقبل العربي ( 21 ) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، بيروت ، مارس 2002 ، ص 412 .

[15] - مايكل كارمن ، آلة تعمل من تلقاء ذاتها ( الدستور في الثقافة الأمريكية ) ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، ط1 ن عمان ، 1996 ، ص 77 .

تلك العلاقة التي هي دائما في تجدد وتطور مستمر بما ينبغي ان يتماشى وطموح أفراد المجتمع وهذا تفاديا لأي صدام ومواجهة ضمن تلك العلاقة [16].

و بالتالي نجد أن القواعد الدستورية تتأثر تبعا لذلك وتؤثر بها بالشكل الذي يجعلها تتماشى والتطورات المختلفة التي ترافق المجتمع السياسي ، فنكون حينئذ أمام ضرورة الإصلاح والتعديل ، لهذا يقال أن فكرة إصلاح الدساتير وتعديلها قد برزت ونشأت مع ظهور الدساتير واستقرت باستقرارها [17].

## الفرع الثاني : تمييز الإصلاح الدستوري عن الإصلاح السياسي

في الحقيقة إن لفظ الإصلاح ليس بجديد على الفكر السياسي العربي، فقد ورد ذكره في القرآن الكريم في أكثر من سورة »والله يعلم المصلح من المفسد» [18]، وقوله مخاطباً فرعون «إنْ تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض، وما تريد أن تكون من المصلحين» [19]، وبالتالي فان مفهوم الإصلاح ليس جديداً في العقل العربي – الإسلامي، بل هو مفهوم قديم لم يبدأ بظهور الأفكار والتيارات الإصلاحية في القرن الماضي أو المبادرات الإصلاحية في الوقت الراهن، فالدعوة إلى الإصلاح بدأت قديماً في الدولة الإسلامية[20].

و يمكن اعتبار الأفكار التي نادى بها **ابن تيمية** بداية الدعوات الإصلاحية في العالم الإسلامي، أو ما يمكن تسميته بالإصلاح الديني، ثم تطور ليصبح مطلباً نهضوياً طرحه المفكرون العرب قبل أكثر من قرن من الزمان «أي فترة ما يمكن أن نسميه عصر التنوير العربي« في سعيهم نحو تحقيق نهوض أو تقدم عربي في شتى مجالات الحيـــــــــــاة[21].

وقبل أن يصبح مفهوم الإصلاح، مفهوما متداولا ومستقلا في الأدبيات السياسية الحديثة، فان أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة مثل: التنمية السياسيـــــة Political Development،أو التحـــــديث Modernization ، أو التغيير السياسي، Political Change، أو التحول Transition، أو التغيير Change ، وجميع هذه المفاهيم تقريباً مرتبطة بالعالم الثالث ومنه الوطن

---

[16] - عصمت عبد الله الشيخ ، الدستور بين مقتضيات الثبات وموجبات التغيير ، دار الإسراء للطباعة ، القاهرة ، 2002 ، ص 64 . انظر كذلك حازم صباح حميد ، المرجع السابق ، ص 86 .

[17] - إحسان المفرجي وآخرون : النظرية العامة في القانون الدستوري ، مطبعة جامعة بغداد ، 1990 ، ص 254 .

[18] - القران الكريم، سورة البقرة: الآية 22

[19] - القران الكريم، سورة القصص، الآية 19 .

[20] - محمد تركي بني سلامة ، الإصلاح السياسي – دراسة نظرية – جامعة اليرموك ( الأردن ) ، دم ن ، دت ن ،ص 19 .

[21] - وهذا بالرغم من تشكل ذلك الإجماع في أوساط النخبة السياسية للمنطقة العربية ، حول ضرورات الإصلاح ، لم يكن هناك في المقابل حول مفهوم أو ما يعنيه هذا الإصلاح السياسي ، وبدلا من ذلك أصبح هذا المصطلح يستعمل كشعار أو تعويذة لتغطية وجهات نظر مختلفة ومتباينة جدا ، يمكن الإشارة إليها ضمن إطار المنظورات المتعددة للإصلاح السياسي ، للمزيد من التفصيل حول هذا المفهوم خصوصا في المنطقة العربية ، انظر : عشور طارق ، تجارب الإصلاح السياسي في الوطن العربي : دراسة حالة الجزائر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ( مركز دراسات الوحدة العربية ) ، بيروت ، 2012 ، ص 04 وما يليها .

العربي، كما انه يوجد لديها تعريفات متعددة، دقيقة وواضحة إلا أن مفهوم الإصلاح لا يزال يكتنفه الغموض وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة.[22]

كما يمكننا إعطاء للإصلاح السياسي كمفهوم نظري في علم السياسة معنى تاريخيا على أنه أي تدبير من شأنه دعم الشرعية السياسية ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما ، وهو لا يكتفي بهذا المفهوم فقط ، بل أعطاه منحى آخر ، منحى زمني ربطه بفترة ما بعد الحرب الباردة وما انجر عنها من تغيرات وتطورات مست تقريبا جل المفاهيم في الحقل السياسي[23] ، أين أصبحنا نجد نوعا آخر من مفاهيم الانتقال في النظم السياسية ، فظهرت مفردات ومرتكزات أساسية نذكر منها : الدستور الديمقراطي ، دولة القانون ، المواطنة ، التعددية السياسية ، الديمقراطية التشاركية ، الانتخابات الحرة والنزيهة ...الخ

وفي الفكر الأوروبي تحدد مفهوم الإصلاح السياسي من خلال الفصل الحاسم الذي قامت عليه الفلسفة اليونانية عند **أرسطو** خاصة بين المادة والصورة في الموجودات الأرضية[24] ، فالمادة في تصورهم بأنها لا شكل لها وهي كالشمع يمكن أن تتشكل بأية صورة وبذلك فالتغيير إلى الأحسن أو القبيح يتم على مستوى الصورة ، وإذا عدت الدولة هي صورة لمجموعة من السكان هم مادة لها ، فإن الإصلاح في أي مجتمع يجب أن يتجه أولا وقبل كل شيء إلى الدولة [25] .

وقد يعني الإصلاح السياسي مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة النطاق تتناول بنية النظام إذ يبدو الإصلاح السياسي أحد أوجه التحول الديمقراطي من خلال تكريس التعددية السياسية والحزبية وتوفير الضمانات للحريات والحقوق الأساسية والتداول السلمي على السلطة والرقابة المتبادلة بين السلطات .[26]

و أخيرا وليس آخرا يمكن أن نقول في هذا الصدد أن الإصلاح السياسي أصبح اليوم ليس مطلبا شعبيا فحسب وإنما ضرورة للدولة وللنظام أيضا من اجل الاستقرار السياسي والاجتماعي وإن عملية الإصلاح السياسي تعد بحق حجر الزاوية في عملية إصلاح الدولة ككل[27]، وإن جوهر هذا الإصلاح هو تأسيس عقد

---

[22] - رجب محمود الطحان ، قيود تعديل الدستور ، دار النهضة العربية ، ط1 ، القاهرة ، 2006 ،ص 14 .

[23] - كمال المنوفي ويوسف الصواني ، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ليبيا ، 2006 ، ص ، 48 ، لمزيد من التفصيل حول الموضوع أنظر مسلم بابا عربي ، المرجع السابق ،ص 238 وما بعدها .

[24] - Amy Hawthorne, **Political reform in the Arab World: a New ferment?** (Washington: Carnegie Endorment for International Peace, 2004), p p. 09-11.

[25] - حازم صباح حميد ، المرجع السابق ،ص 40 . لمزيد من التفصيل انظر :

[26] - ثناء فؤاد عبد الله ، الإصلاح السياسي ( خبرات عربية ) ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 12 ، بيروت ( لبنان ) ، 2006 ، ص 9.

[27] - Yasmin Ghrawi and Peter Sass, the political reform debate in the Middle east and North Africa. (Berlin: Stiftung Wissenschaftund politik, German Institute for International and securityaffairs, May 2005), p. 03

اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها ، يجعل المواطنة بمعناها السياسي والقانوني محور الرابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم من خلال الاستناد إلى مبادئ وأسس احترام حقوق الإنسان وإقرار التعددية السياسية والفكرية [28]

## المبحث الثاني :الدوافع الاجتماعية للإصلاح الدستوري

في الحقيقة إن الخوض في مسألة الدوافع الاجتماعية للإصلاحات الدستورية ربما قد يتراءى لأي باحث وللوهلة الأولى من السهولة بمكان ، وبالتالي يستطيع أن يتحكم بما يحتويه من عناصر بكل أريحية .

نقطة البحث التي بين أيدينا قد تتجاوز إلى حد ما ، ما يدور في ذهن كل باحث ومهتم بالموضوع ، من أن تلك الدوافع الاجتماعية لازالت محصورة فيما تحمله لها بعض المصطلحات الكلاسيكية من مفردات تصح لأن تكون معان لها كالوضع الاجتماعي المزري والبائس والظلم وارتفاع الأسعار والبطالة وغيرها مما هو متعارف عليه عند عامة أفراد المجتمع .

الموضوع كما قلت يتجاوز هذا الحد من التفكير لأن مسألة الدوافع الاجتماعية ومع ما يشهده العالم من تطورات ومستجدات سواء على الساحة السياسية ،الاقتصادية والاجتماعية ومنه عالمنا العربي وبالتالي أصبح لمسالة الدوافع الاجتماعية ارتباط بمفردات وأحوال جديدة أبرزها مسألة البحث عن النظام الاجتماعي العادل ( مطلب أول ) ، وانتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ( مطلب ثان ) .

### المطلب الأول :في البحث عن النظام الاجتماعي العادل

النظام الاجتماعي العادل هو أسمى المطالب وأغلاها لدى كل شعوب العالم ، إن كل مجتمع يمتاز بخصائص وصفات مغايرة لما يعيشه مجتمع آخر ، الأمر الذي يجعل كل نظام اجتماعي أصيلا في حد ذاته [29]، وبالتالي فلا بد من استلهام القيم والعادات التي تسود في المجتمع عند إقامة الدستور لذلك كتب الفقيه مونتسكيو في كتابه روح القوانين ( إن أكثر الحكومات ملاءمة للطبيعة هي تلك التي تكون ذات وضع يوافق أكثر من غيره وضع المجتمع الذي قامت من أجله ) [30].

إن الحديث عن النظام الاجتماعي العادل يجرنا إلى البحث عن المسائل التي يمكن أن تعرفه أو تقود إلى تطبيقه وتحقيقه على أرض الواقع ، والتي هي كثيرة ومتنوعة غير أنني سأتناول أهمها :

أولى هاته المسائل في رأيي هي **مسألة الحرية والسيطرة الاقتصادية** التي هي مرآة عاكسة للسلطة السياسية ، وكما أثبته منطق الواقع والتاريخ الإنساني أن هناك ارتباطا مباشرا ووثيقا بين الحريات في شقيها الاجتماعي والسياسي [31]، على اعتبار أن التحقيق الأنسب للحريات لن يكون بوجود أحدهما دون الآخر والذي تمثل فيه

---

[28] - حازم صباح حميد ، المرجع السابق ،ص 42 .

[29] - حازم صباح حميد ، المرجع السابق ،ص 208 . .

[30] - مونتيسكيو ، روح القوانين ، ترجمة عادل زعيتر ، ج 1 ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، بيروت ، 1954 ، ص18 .

[31] - - ثناء فؤاد عبد الله ، المرجع السابق ، ص 257 .

الحرية الاجتماعية الأساس باعتبارها مضمون الحرية السياسية ومحتواها وتحقق بالتالي الحرية السياسية التحرر الاقتصادي ، خصوصا إذا تحدثنا عن مجتمع عربي فيه الملايين من المحرومين وبالتاي فلا أمل في ديمقراطية حقيقية [32].

هذا وقد أشارت الدكتورة **ثناء فؤاد عبد الله** إلى ذلك بمناسبة حديثها عن أسس المجتمع العادل وقواعده ــ أي الديمقراطي ــ والذي قالت أن من أهم قواعده : المساواة بين جميع أفراد المجتمع في التمتع بالحقوق والواجبات دون تمييز بسبب اللون أو الجنس أو الدين أو الانتماء السياسي أو الأصل الاجتماعي أو الثروة [33]...

أما **المسالة الثانية** والتي لها ارتباط وثيق بمسألة البحث عن النظام الاجتماعي العادل هي **الدستور** الذي هو القانون الاسمي والأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم فيها ، والعلاقة فيما بين السلطات والحقوق والحريات الأساسية للأفراد ، هذا الدستور والذي يكنى بأب القوانين ، قد يتحول ويصبح محورا للصراع بين الحاكم والمحكوم [34].

وبالتالي فإن أي محاولة لإضعاف الدستور ، إنما هي في جوهرها ذريعة لتقويض حكم القانون والنيل من سيادة الأمة ، وهو ما يؤدي إلى ضياع العدل والعودة إلى الحكم المطلق .

أما **المسألة الثالثة** والأخيرة فتتعلق بمبدأ **سيادة القانون** ، هذا المبدأ العالمي والذي أصبح اليوم مسلمة من المسلمات التي ينبغي على جميع دساتير العالم تطبيقها وتضمينها الوثيقة الدستورية ، هذا المبدأ الذي معناه خضوع الدولة بجميع هيئاتها وأفرادها لقواعد عامة مجردة وملزمة موضوعة مقدما ، يحترمها كل من الحاكم والمحكوم [35].

يمثل مبدأ المشروعية الجانب التطبيقي لمبدأ سيادة القانون ، وتمثل عدم مخالفة حقوق الإنسان والحريات الأساسية الجانب الآخر له ، فقد أصبح الحرص على حماية هذه الحقوق والحريات وتطويرها وتنميتها حملا يثقل كاهل جميع الهيئات الدولية منها والوطنية المهتمة بهذا المجال ، وقد زاد اهتمام الرأي العام العالمي بهذه القضية حتى أصبح البعض يتحدث اليوم عن نظام عالمي لحقوق الإنسان [36] .

**المطلب الثاني :انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية**

---

[32]- رفعت السعيد ، مصر بعد 25 نيسان ، هل ننفذ مغامرة ثقب الإبرة : السفير 12 / 5 / 1982 .

[33]- وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 الصادر عن الأمم المتحدة .لمزيد من التفصيل انظر ثناء فؤاد عبد الله ، المرجع السابق ، ص 258 .

[34] - خلدون حسن النقيب ، محنة الدستور في الوطن العربي : العلمانية والأصولية وأزمة الحرية ، المستقبل العربي ، السنة 17 ، العدد 184 ، يونيو 1994 / ص ، 32 – 33 .

[35] - ثناء فؤاد عبد الله ، المرجع السابق ، ص 259 .

[36] - محمد المجذوب ، الديمقراطية في الدساتير العربية الراهنة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،1993 ، ص، 90

هناك عدة تعاريف لحقوق الإنسان ، فقد عرفها البعض بأنها مجموعة الحقوق التي يتمتع بها الإنسان بوصفه إنسانا، وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [37] ، مما يضفي على هذه الحقوق طابعا إنسانيا شاملا وأخلاقيا أيضا ، ويجعلها حقوقا غير قابلة للتنازل عنها ، ولا يسمح بانتهاكها تحت أي ظرف كان.

في حين عرفها البعض الآخر بأنها ( مجموعة الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الإنسان واللصيقة بطبيعته والتي تظل موجودة وإن لم يتم الاعتراف بها أكثر من ذلك حتى ولو انتهكت من قبل سلطة ما ) [38].

إن حقوق الإنسان تشكل في حد ذاتها مصدرا للشرعية ، مما يعني أنها لا تستمد شرعيتها ولا تهبها لها النظم القانونية الوضعية في أي دولة كانت ، وبالتالي إذا أصدرت أي دولة تشريعا ينتهك حقوق الإنسان لمواطنيها كأن يحرمهم من حرياتهم الطبيعية أو يميز بينهم بسبب الدين أو اللغة أو الجنس كان هذا التشريع عاريا من الشرعية القانونية وتعتبر الدولة التي أصدرته فاقدة لشرعيتها السياسية [39] .

وبالتالي فقد أصبح معروفا اليوم أن تطبيق قواعد حقوق الإنسان يعتبر معيارا لقياس مدى التزام دولة ما بمبادئ العدالة والإنصاف وحماية حقوق مواطنيها وحرياتهم ،كما يعتبر أهم عنصر في الأنظمة الديمقراطية ونقصد بذلك رعاية وحماية حقوق الإنسان [40] .

وتتنوع مصادر حقوق الإنسان بين المواثيق العالمية وأبرز أمثلتها ما صدر عن منظمة الأمم المتحدة من إعلانات واتفاقات وعهود لحماية وتطوير حقوق الإنسان ، وبين المواثيق الإقليمية والتي من أهمها : المواثيق الأوروبية والمواثيق الأمريكية والمواثيق الإفريقية ، ثم المواثيق العربية لحقوق الإنسان، ثم تأتي أخيرا المصادر الوطنية والتي يقصد بها مجموع النصوص التشريعية الوطنية الصادرة في دولة ما والتي تعني حقوق الإنسان وتأتي في مقدمتها الدساتير الوطنية التي لا يخلو أي منها على تخصيص فصل خاص بالحقوق والحريات الأساسية وذلك لتحقيق الإلزامية التي ينبغي أن يتقيد بها كل من المشرع والقاضي تحقيقا وإعمالا لمبدأ المشروعية وسيادة القانون [41] .

وبالتالي يتعين من أجل اكتمال وتوفير الحماية القانونية لحقوق الإنسان في الدول العربية ، أن تعمل هذه الدول على إلغاء القوانين الاستثنائية وتدعيم وترسيخ الديمقراطية ، وتوفير مناخ سياسي دستوري ملائم للتمتع بتلك الحقوق [42] .

---

[37] - تنص المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه : ( يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم البعض بروح الإخاء ) .

[38] - محمد سعيد المجذوب ، حقوق الإنسان والحريات العامة ، ط 1 ، لبنان ، 1986 ،ص 9 .

[39] - محمد نور فرحات ، القانون الدولي لحقوق الإنسان والحقوق المترابطة ، الدليل العربي لحقوق الإنسان والتنمية ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، ط1 ، 2005 ، ص ، 43 .

[40] - حازم صباح حميد ، المرجع السابق ،ص 210 .

[41] - محمد نور فرحات المرجع نفسه ، ص 46 .

[42] - محيي شوقي ، الجوانب الدستورية لحقوق الانسان ، رسالة دكتوراه ن كلية الحقوق جامعة عين شمس ، 1986 ، ص 28 .

فالدول العربية المستقلة حديثا إلى حد ما ، قد أبقت على معظم قوانين القهر والقمع الموروثة عن الحقبة الاستعمارية متذرعة في ذلك بحجج واهية أبرزها مواجهة التحديات الخارجية والمؤامرات الداخلية حيث وصل الأمر بها إلى حد فرض وسن قوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية ومنع التعددية السياسية ، فاستشرى الفساد والظلم في المجتمع ، مما انعكس سلبا على جميع مناحي الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والمدنية ولا شك في هذا كله أن الضحية الأولى هي حقوق الإنسان [43] .

وقد زاد من تفاقم هذه الظاهرة أي ظاهرة الانتهاك السارخ لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية تذرع كثير من الأنظمة العربية بذريعة محاربة ومكافحة الإرهاب ، فقامت عدة دول منها بإصدار تشريعات تتضمن انتهاكات لهاته الحقوق وذلك في ظل دعم دولي خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 [44] .

على ضوء ذلك ذهب الدكتور حازم صباح حميد إلى أن الحياة الدستورية والديمقراطية في دول العالم الثالث ومنها الدول العربية لم تعرف الاستقرار ، حيث غلب على حياة هذه الدول كثرة الانقلابات العسكرية والاستحواذ الفردي على السلطة ، وذلك من خلال إصدار العديد من الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ ، وأن السلطة الحاكمة في تلك البلدان لم تكن معنية أصلا بتنفيذ مبادئ حقوق الإنسان كما نصت عليها دساتيرها الوطنية وكان جل اهتمامها ولا زال هو كيفية البقاء في الحكم لأطول فترة ممكنة [45] .

إن الوطن العربي وبالرغم من أننا نعيش في القرن الواحد والعشرين لازال يئن تحت وطأة التخلف الاجتماعي على مستوى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية ، وان الدول العربية لازالت تتحدث وتتشدق وتتغنى بالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بالرغم من سيطرة حزب واحد أو كتلة سياسية واحدة على دواليب الحكم [46] .

إن مشكلة الإنسان العربي ليست فقط معرفة حقوقه وإقرارها ، وإنما المشكلة تكمن في وجود النظام القانوني والوسائل اللازمة لاحترام تلك الحقوق وتوفير الحماية لها لأنه كما قيل **(( لا حق دون أن تكون له وسيلة تحميه ))** ومن هذه الحقوق : الحق في الحياة ، والأمن الشخصي ، والسلامة البدنية والذهنية ، وحرمة المسكن والحق في بيئة نظيفة [47] ، هذه الطائفة من الحقوق لا تشكل أي مشكلة لأنها ببساطة محل حماية مدنية وجنائية من المجتمع ، وبالتالي فهذه الطائفة لا تشكل أي نقطة خلاف ، وإنما الخلاف يبدأ حينما تظهر

---

[43] - محمد فائق ، حقوق الانسان والتنمية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ن السنة 22 العدد 251 ، كانون الثاني 2000 ، ص 99 .

[44] - محمد نور فرحات المرجع السابق ص 63 .

[45] - حازم صباح حميد ، المرجع السابق ،ص 213 .

[46] - محمد إبراهيم درويش ، النظرية العامة للقانون الدستوري ، أسس النظام الدستوري المصري ، دار النهضة العربية ، ط 1 ، القاهرة ، 2007، ص 21 .

[47] - محمد زكي أبو عامر ، نظرة عامة حول الجزاءات المترتبة على خرق حقوق الإنسان ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، 1989 ، ص ، 121– 133 ، ذكرته أيضا الدكتورة ثناء فؤاد عبد الله ، المرجع السابق ، ص 272 .

الدولة في العلاقة مع الأفراد باعتبارها طرفا في الصراع[48] ، والسبب راجع إلى كون الدولة بما تملكه من وسائل وسلطة هي المؤهلة لخلق القانون ، وبالتالي هي وحدها التي تملك التأثير في حقوق الإنسان إنكارا وإقرارا [49].

**خاتمة :**

قديما قال الفقيه مونيسكيو : (( إن الحرية هي الخير الذي يفجر سائر الخيرات )) ، وإن التاريخ قد علمنا أن العصر الذي أتيح فيه للفرد أن يعبر عن ذاته وأن يعارض وأن ينتقد هو العصر الذي تقدمت فيه الإنسانية ، وحينما انتصر الاستبداد والقهر وما تبعه من انتزاع لهذا الحق من الإنسانية لم يكن هناك حضارة ولم يكن هناك تقدم ، إن دراسة الدوافع الاجتماعية للإصلاح الدستوري خصوصا في الوطن العربي تتطلب الكثير من التعمق والدراسة والبحث والتمحيص وصولا إلى حلول تلبي طموح المجتمعات العربية، تلك المجتمعات التي أرهقتها كثرة الوعود والشعارات التي بقيت مجرد حبر على ورق في مختلف دساتيرها.

لا شك أن هذا التدهور الاجتماعي الذي تشهده معظم المجتمعات العربية راجع بالدرجة الأولى إلى التدهور المتزايد في وضعية حقوق الإنسان وحرياته الذي يرجع بدوره إلى انعدام وجود إرادة سياسية للإصلاح لدى أغلب الحكومات العربية[50] ، الأمر الذي أدى إلى بروز العديد من المدافعين عن تلك الحقوق من خلال

---

[48] -"The primary focus of constitution-making—particularly in countries making a transition from autocracy or recovering from violent conflict—has, in recent years, frequently and correctly turned to building a new national compact. Today we rarely observe constitution making undertaken as a single party exercise, as some times occurred when imperial power shamed down constitutions to former colonies, or strongmen tightly orchestrated the outcome. Particularly in post-conflict, transitional or divided societies, constitution-making is increasingly seen as a multi-stake hold erenterprise that requires groups to come together to agree—ideally by consensus—on how to define or redefine the nation and how to live to get her peacefully, including how they will share land, resources and power, as well as how they will respect religious, cultural, linguistic and other differences".Jason

Gluck, Annual Review of Constitution-Building Processes: 2014 **,**International Institute for Democracy and Electoral Assistance 2015 , Stromsburg (Sweden ) , p 43 .

[49] - ثناء فؤاد عبد الله ، المرجع السابق ، ص 272 .

[50] - كشف تحليل المستجوبين في الاستطلاع الذي قامت به كل من مبادرة الإصلاح العربي والمركز الأردني للدراسات الإستراتيجية فيما يخص قدرة الرأي العام العربي على تحديد تعريف للإصلاح ، أن هناك عددا من العوامل تؤثر في تحديد المفهوم : فالقضايا التي يتعين حلها قبل أي إصلاح حقيقي لا بد أن تشمل : 1 – قضايا عامة مثل الفساد المالي ، الوضع الاقتصادي المزري ، الحريات العامة ، 2 – القضايا التي تؤثر على الحياة اليومية لفئات معينة من المجتمع والتي تشكل عنصرا حاسما في تشكيل آفاقهم المستقبلية سواء على المدى الطويل أو القصير مثل الفقر والبطالة والتمييز ، 3 – التطورات السياسية داخل بلد معين ، على سبيل المثال أدت الانقسامات السياسية في لبنان قبل وأثناء دراسة بعض المستطلعين لتعريف الإصلاح ، كإصلاح هيكلي سياسي لوضع حد للحالة الراهنة للاستقطاب السياسي ومنع حدوث ذلك مرة أخرى ، 4 – الرأي القائل بأن الإصلاح ينبغي أن يشمل جميع المجالات والقطاعات ، كما أدلى الكثير من المستجيبين بوجود صلة بين الإصلاحات المرتبطة بالنظام السياسي والديمقراطية والقانون وقضايا متصلة بتحسين الخدمات والتنمية والاقتصادية ، 5 – مواجهة تحديات من قبل الجمعيات في المجالات السوسيو ثقافية مثل القضاء على الأمية وتحسين التعليم والتصدي للجريمة ، إضافة إلى مواجهة الحساسية تجاه التغييرات الاجتماعية والثقافية التي ترد في بعض التعاريف ، وبناء على ذلك تم تحديد 05 أبعاد في تعريف المستجيبين للإصلاح هي : محاربة الفساد المالي والإداري ، الإصلاح

المطالبة بإيجاد العديد من الإصلاحات سواء فيما يخص نصوص الدستور أو القوانين أو التشريعات التي تقف عائقا أمام الحفاظ على تلك الحقوق والحريات من الانتهاك والتعسف[51] .

لا شك أننا أصبحنا اليوم أما جيل من الدساتير الوطنية ، بات يشكل تقدما ملحوظا على مستوى تكريسه للحقوق والحريات وذلك من حيث الهندسة العامة لهذه الوثائق ، بحيث انتقلت الصياغة نحو مزيد من التدقيق والتفصيل ، وتقييد المشرع العادي في وظيفته كمحدد لضوابط قواعد الحقوق والحريات ، وتعزز هاجس البحث عن الضمانات القضائية والمؤسساتية ، وتقوت الدعائم الأساسية لثقافة الحقوق والحريات ، سواء من خلال تكريس الفصل بين السلطات أو إبراز أهمية التشريعات الدولية في مجال حقوق الإنسان أو الاهتمام المتنامي بدولة القانون ، وترسيخ مبدأ المسؤولية وبط الممارسة بالمحاسبة .

و إذا كانت علاقة حقوق الإنسان بالديمقراطية وبالدوافع الاجتماعية لعملية الإصلاح الدستوري ككل ، تبقى إحدى الجدليات المهيكلة لمرحلة الخروج من السلطوية ، فإنه على مستوى الممارسة السياسية ، يبقى مستقبل احترام المقتضيات الدستورية والقانونية التي تكفل الحقوق والحريات مرتبطا أشد الارتباط بالتقدم الحاصل على مستوى الديمقراطية والمشاركة السياسية وهو ما من شأنه أن يشكل دفعا قويا لمرحلة الانتقال المعقد نحو الديمقراطية والتي يشكل الإصلاح الدستوري أحد مقوماتها الأساسية والرئيسية .

كما يجب علينا أن لا ننسى وأن لا نغفل الدور الذي من الممكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني والتي إن توفرت لها ظروف العمل الملائمة خصوصا من ناحية عدم التضييق عليها من طرف أجهزة الدولة ، فهي قادرة على أن تؤدي دورا مهما في قيادة المجتمع المدني ليمارس دورا فعالا كشريك استراتيجي في عملية الإصلاح والتغيير السياسي والاقتصادي عموما والاجتماعي على وجه الخصوص .

---

الاقتصادي ، الإصلاح الاجتماعي والثقافي ، الإصلاح السياسي ، الإصلاح في جميع المجالات ، والحفاظ على الأمن ، انظر في هذا ، طارق عشور ، مرجع سابق ، ص 05 ، وللاطلاع أكثر ومعرفة محتوى الاستجواب يرجى الاطلاع :

- Arab Reform Initiative, the Center for Strategic Studies, Jordan. **Trends in Arabe Public Opinion Towards Reform.** January 2009, p.04.

[51]- حازم صباح حميد ، المرجع السابق ، ص 222.